الأمم المتحدة
A/HRC/40/65
الجمعية العامة
Distr.: General
15 January 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الأربعون
٢٥ شباط/فبراير – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩
البندان ٣ و٥ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الدورة الثانية لمنتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون*

تقرير الرئيس

موجز

وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٨ و٤١/٣٤، عُقد منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في جنيف يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وكان موضوعه "البرلمانات ودورها كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون". ويتضمن هذا التقرير موجز مناقشات المنتدى واستنتاجاته وتوصياته.

* اتُّفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.

GE.19-00610(A)
1900610

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ١٤/٢٨، منتدى حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون "لتوفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتصلة بالعلاقة بين هذه المجالات" و"لتحديد وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص القائمة أمام الدول في جهودها الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون". وقرر المجلس، في قراره ٤١/٣٤، أن يكون موضوع الدورة الثانية للمنتدى هو "البرلمانات ودورها كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون".

٢- وعُقدت دورة المنتدى الثانية يومي ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في جنيف.

٣- ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٢٨، عين رئيس المجلس رئيسَ دورة المنتدى الثانية - مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

٤- وأُعد جدول الأعمال المؤقت المشروح[١] للمنتدى بتوجيه من رئيسه، واستناداً إلى إسهامات أصحاب المصلحة المعنيين[٢]. وأعد الرئيس هذا التقرير الذي يتضمن موجزاً للمناقشات وبعض التوصيات.

٥- وحضر المنتدى ممثلون عن الدول والبرلمانات الوطنية والإقليمية والرابطات البرلمانية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وحضر المنتدى أيضاً أكثر من ٦٠ عضواً برلمانياً من جميع المناطق.

ثانياً- افتتاح المنتدى

٦- أشار نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، فرانسوا كزافييه نغارامبيه، سفير رواندا وممثلها الدائم، في ملاحظاته الافتتاحية، إلى أن قرار المجلس ١٤/٢٨ يشدد على أهمية الحوار بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ويقر بقيمة تبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات والتحديات والفرص القائمة أمام الدول في جهودها الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وأهمية مواصلة استكشاف علاقة الترابط والتعاضد بين هذه المجالات الثلاثة. وذكّر بأن قرار المجلس ٤١/٣٤ يؤكد "أهمية وجود هيئات تشريعية فعالة وشفافة ومسؤولة، ويسلم بالدور الأساسي لهذه الهيئات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون". وأعرب السيد نغارامبيه عن سروره لأن العديد من البرلمانيين الحاليين والسابقين سافروا من مختلف أنحاء العالم لتبادل خبراتهم. ورأى أن هذه المشاركة تتماشى مع قرارات المجلس، ومع قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٧٢، الذي يرحب بإشراك البرلمانيين في الوفود الوطنية التي تحضر اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية. وشدد على أن تعزيز البرلمانات لتمكينها من النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً لأي

(١) A/HRC/FD/2018/1.

(٢) يمكن الاطلاع على الورقات التي وردت استجابة للدعوة إلى تقديم الإسهامات في الرابط التالي: www.ohchr.org/democracyforum.

مجتمع ديمقراطي يتطلع إلى المساءلة والشمول واحترام حقوق الإنسان. وقال إن المجلس يثمّن العمل مع البرلمانات والبرلمانيين. وأكد من جديد التزام المجلس بحماية حقوق وحياة الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، وإدانة المجلس أفعال التخويف أو الانتقام ضد أولئك الأشخاص والمجموعات.

٧- ورحبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، بقرار المجلس عقد المنتدى، وبالحيز المتاح لمناقشة واقتراح السبل الكفيلة بزيادة التمتع بحقوق الإنسان وبناء ديمقراطيات أمتن ونظم لسيادة القانون أقدر على امتصاص الصدمات. ولاحظت أن الديمقراطية لا يمكن أن يُنظر إليها بمعزل عن سيادة القانون وحقوق الإنسان وأنها بحاجة إلى مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، بما فيها البرلمانات. وتتوقف مشروعية هذه المؤسسات على الامتثال لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وأقرت بأن الممارسة الديمقراطية وشكل المؤسسات الديمقراطية قد يختلفان باختلاف السياق، لكن القيم الأساسية المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان هي قيم عالمية. وهذه القيم التمكينية التي تشكل دعامة الديمقراطية منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي خُلدت ذكراه السنوية السبعون في سنة ٢٠١٨، وفي صكوك حقوق الإنسان الأساسية الملزمة. وتشكل هذه القيم حجر الأساس لأي ديمقراطية وتمكِّن الجميع. ورأت المفوضة السامية أن البرلمانات غرف وطنية للمناقشة ينبغي التعبير فيها عن الأفكار بحرية. وتحدثت عن الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات، بما في ذلك عند فحص عمل السلطة التنفيذية وتدقيق صلاحياتها. وينبغي للبرلمانات أن تمثل المجتمع بأسره، بما في ذلك الأقليات، وأن تراعي تنوع احتياجات الجميع. وأكدت المفوضة السامية حقوق البرلمانيين، وأشارت إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد البرلمانيين التي يتجاوز عددها ٥٠٠ حالة وثقها الاتحاد البرلماني الدولي في ٢٠١٧. ودعت البرلمانات إلى حماية الحيز المدني، وذكرت أن الحكومات تعمد في كثير من الأحيان إلى إغلاق مجال المشاركة المدنية، وتستعمل أدوات تشريعية للحد من التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة تسجيلها، أو لفرض قيود مفرطة. ورحبت بتعاون البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والقضاء. وشجعت المفوضة السامية المشاركين على استكشاف السبل التي يمكن بها للبرلمانات أن تبني الثقة من جديد في المؤسسات الديمقراطية، ودعت البرلمانات في الوقت ذاته إلى تعزيز الاحترام والحوار وتوافق الآراء، كي لا يبقى هناك مجال لخطاب التمييز وكره الأجانب. وفيما يتعلق بالهجرة، قالت إن بإمكان برلمانات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ أن تتعاون على وضع أطر سياساتية بمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، والمساعدة على تغيير الخطاب الكاذب القائم على الكراهية، وإصلاح آليات إدارة الهجرة لمساعدة المهاجرين على المساهمة في المجتمع. واختتمت بتوجيه نداء إلى البرلمانيين للمساعدة على ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى سياسات وتشريعات وطنية قابلة للتنفيذ.

٨- ودعا رئيس دورة المنتدى الثانية، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، المشاركين إلى التفكير في التحديات الراهنة، بما في ذلك الأخطار التي تهدد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعدم التسامح أو التعاطف مع "الآخر"، ونشر الأخبار الزائفة عبر وسائط التواصل الاجتماعي. وقال إن معالجة التحديات الراهنة ينبغي أن تبدأ بالاعتراف بأن الديمقراطية بعيدة

عن الكمال ولا يمكن التنبؤ بها وتنطوي على مواطن ضعف متأصلة فيها. فالديمقراطيات بطيئة الاستجابة في كثير من الأحيان، وطابع الديمقراطية الشمولي والاستشاري يستغرق وقتاً طويلاً. ومع ذلك، دفع السيد تشونغونغ بأن الديمقراطية تظل السبيل الناجع الوحيد الذي يجمع الأشخاص بحرية حول قضية مشتركة، وهي نظام الحكم الوحيد الذي يصحح عيوبه بنفسه ويخضع للمساءلة، والمنبر الوحيد للإعراب عن الآراء المعارضة. وشدد على أن تعكس البرلمانات المجتمع بحيث تشكل النساء نصف أعضائها وتُمثَّل فيها جميع شرائح المجتمع تمثيلاً كافياً. ودعا البرلمانيين إلى الاعتماد على الوقائع بدلاً من العواطف. وقال إن الخطاب السياسي المستند إلى الأخلاق أمر ضروري، وينبغي استخدام البيانات بمسؤولية لتوجيه السياسات والقرارات. ورأى أن خطاب الكراهية لا يستحق الشجب من الناحية الأخلاقية فحسب، بل من الناحية القانونية أيضاً، وأشار إلى البيئة المسمومة والخبيثة السائدة في النقاش السياسي المعاصر، وحث البرلمانيين على الامتناع عن استعمال خطاب الكراهية والتصدي للأشخاص الذين يعتمدونه لتحقيق مآرب سياسية. وشجع البرلمانيين على النهوض بالصحافة التحقيقية غير المتحيزة والنظر في وضع تشريع لتحديد دور وسائط التواصل الاجتماعي في مواجهة الأخبار الزائفة. ورأى أن تضطلع البرلمانات بما يلي: حماية حرية التعبير، بما فيها حرية تعبير البرلمانيين، لكي يؤدوا عملهم من دون خوف من الانتقام؛ والحفاظ على الحيز المتاح للمعارضة السياسية؛ وتمكين المجتمع المدني من الازدهار؛ وغرس القيم الديمقراطية مثل المساواة والتفاهم والتسامح والتوافق. وأشار السيد تشونغونغ إلى مسؤولية البرلمانيين عن ضمان عدم خضوع عملية صنع القرار السياسي لمجموعات الضغط الاقتصادية. وشدد على أن محور تركيز الديمقراطية هو تحقيق نتائج تعزز المساواة والاحترام والكرامة الإنسانية، وتحمي الأرض. وتحدَّث عن دور البرلمانات في مواجهة النزاعات العنيفة، والتصدي للتحديات التي تطرحها وسائط التواصل الاجتماعي. ودعا البرلمانيين إلى التفكّر والانفتاح ليزدادوا تجاوباً مع احتياجات الناس. وأشاد بمشاركة البرلمانات في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي معرض الحديث عن الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قال السيد تشونغونغ إن القيم المنصوص عليها في الإعلان لا تزال راسخة وهامة. وخلال انعقاد الجمعية العامة الـ ١٣٩ للاتحاد البرلماني الدولي، أكد البرلمانيون من جديد التزامهم بالإعلان. واختتم بالإعراب عن أمله أن يسلط المنتدى الضوء على أمثلة وتجارب إيجابية بشأن العمل البرلماني في قضايا حقوق الإنسان. وأعرب أيضاً عن الأمل أن يُحسن المنتدى أوجه التآزر بين البرلمانات وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثاً- البرلمانات ودورها كجهات فاعلة رئيسية في النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

ألف- المناقشات

٩- أدار السيد تشونغونغ مناقشة البند ٢ من جدول الأعمال. وضم المحاضرون موراي هنت، مدير مركز بنغهام لسيادة القانون التابع للمعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن؛ وكينلي أوم، وهي عضو سابق في الجمعية الوطنية في بوتان؛ وجميلة دبش كسيكسي، وهي عضو في مجلس نواب الشعب في تونس؛ وناصيرو باكو أريفاري، وهو عضو في الجمعية الوطنية في بنن وعضو في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. وتناولت المناقشات

التحديات التي تعترض البرلمانات في أداء مهامها وفي النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. واستكشف المشاركون أيضاً أوجه التمييز والتفاوت الهيكلي التي تؤثر في قدرة النساء والمجموعات المهمشة أو المعرضة للتمييز على المشاركة في العمل البرلماني والترشح لشغل مقاعد برلمانية. وبحث المشاركون ضرورة تمتع النواب البرلمانيين بحقوق الإنسان المكفولة لهم باعتبار ذلك شرطاً أساسياً للنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

١٠- وأشار السيد هنت إلى الدور الذي تضطلع به البرلمانات عبر نظام اللجان والمناقشات العامة في مراجعة التشريعات لضمان توافقها مع حقوق الإنسان وسيادة القانون. وتتيح تلك المراجعة للبرلمانات إمكانية تحديد الفرص الإيجابية للنهوض بسيادة القانون وتنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان. وشدد أيضاً على الدور الرئيسي للبرلمانات في منع انتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون بوضع الإطار القانوني الملائم وإرساء الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وتحدث عن عمله بصفته مستشاراً قانونياً لدى اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان التابعة لبرلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وعرَض أمثلة على العمل الرقابي الذي تضطلع به اللجنة. وأبرز التحديات التي تواجهها البرلمانات، بما فيها الحاجة إلى المساعدة من الخبراء في مجالي السياسات وسيادة القانون، والتدريب المهني المستمر للبرلمانيين. وثمة تحد آخر هو ضرورة الحصول على ما يكفي من المعلومات من الحكومة من أجل الفعالية في تمحيص التشريعات. ودعا السيد هنت أيضاً إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل البرلمانات، وقال إن اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان ينبغي أن تشجع اللجان البرلمانية الأخرى على إدراج قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون في عملها. وفي الختام، رأى السيد هنت أن من المفيد وضع تعريف عملي عالمي لسيادة القانون. وأشار إلى اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة فينيسيا)[٣]، التي وضعت مفهوماً عملياً لسيادة القانون، وإلى القائمة المرجعية بشأن سيادة القانون التي اتفقت عليها الدول الأعضاء الـ ٤٧ في مجلس أوروبا. ودعا إلى استنساخ مسار لجنة فينيسيا على الصعيد الدولي لبناء توافق عالمي في الآراء بشأن المقصود من سيادة القانون، وكيفية إعمالها.

١١- وتناولت السيدة أوم مختلف السبل التي تتبعها الجمعية الوطنية في بوتان للاضطلاع بعملها الرقابي. ووصفت عمل اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في مراجعة القوانين والسياسات القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتوصية بتعديلات واقتراح تشريعات جديدة. وعرضت بإسهاب الزيارات التي تجريها تلك اللجنة إلى أماكن الاحتجاز للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان. وشرحت ما يُقدَّم عقب تلك الزيارات من توصيات بشأن الممارسات الفضلى. وقالت إن هذه العملية أدت إلى وضع تشريع هام للغاية لضمان الامتثال لسيادة القانون وحقوق الإنسان فيما يتعلق بظروف الاحتجاز. ورأت السيدة أوم أن لجنة برلمانية لحقوق الإنسان هي الأقدر على تعديل التشريعات وكفالة مراعاة حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى مشروع يصل البرلمان بالشعب عبر الإنترنت، وهو تطور مفيد بالنظر إلى صعوبة تضاريس البلد. وقالت إن الافتقار إلى الموارد وعدم الاتساق هما من أصعب الجوانب التي تعترض العمل الرقابي الذي يضطلع به البرلمان. ولدى الجمعية الوطنية في بوتان خطة إنمائية

(٣) انظر Report on the Rule of Law (CDL-AD(2011)003rev) .www.venice.coe.int/webforms/documents/default.aspx?pdffile=CDL-AD(2016)007-e

استراتيجية تهدف إلى تقييم الاحتياجات في مجال تنمية قدرات الموظفين، وإلى التعاون مع المؤسسات البرلمانية الدولية، والعمل على سد الثغرات في القدرات. وأشارت السيدة أوم إلى نقص تمثيل النساء في الجمعية الوطنية. وقالت إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمر أساسي، لا للنهوض بالمساواة بين الجنسين فحسب، بل لتعزيز الرقابة الفعالة أيضاً، ورأت أن المسؤولية في هذا الصدد تقع على عاتق البرلمانيين رجالاً ونساء. وذكّرت بأن الرقابة الفعالة تتطلب الجمع بين ولاية قوية وموارد برلمانية كافية وبرلمانيين عازمين وملتزمين. وأفادت بأن الافتقار إلى الموارد هو أحد أكبر التحديات التي تعترض الرقابة الفعالة، مثله في ذلك مثل الحاجة إلى إعطاء الأولوية للقضايا التي تعني الناخبين على القضايا الوطنية في بعض الحالات. واختتمت بتقديم هذه التوصيات لتحسين الرقابة البرلمانية: ينبغي أن تكون الرقابة البرلمانية من الأولويات، وينبغي تعزيز الولاية والقدرات للنهوض بالعمل الرقابي، وينبغي أن يحشد البرلمانيون التأييد العام لزيادة الرقابة البرلمانية.

١٢- وتحدثت السيدة كسيكسي عن النقاش الذي أجراه البرلمان التونسي منذ عهد قريب بشأن مقترح قانون يتعلق بالتمييز العنصري. وأشارت إلى أن البعض اعتبر هذا القانون خطراً على الديمقراطية يمكن أن يزيد من حدة الانقسام، لكن المجتمع المدني واصل العزم ولم يكترث لذلك. وقالت السيدة كسيكسي إنها عملت جاهدة من أجل الدفاع عن مشروع القانون أثناء المناقشات البرلمانية، وقد اعتُمد هذا القانون في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وشددت على الطابع التمثيلي الذي يتسم به البرلمان، ورأت أن من الضروري ضمان التنوع الإثني والديني والجنساني بين أعضائه. وأكدت ضرورة مراعاة مبدأ الشمول لكفالة الاستماع إلى جميع الأصوات أثناء المناقشات البرلمانية ولدى اتخاذ القرارات. وشرحت كيف تمكنت من إقناع البرلمانيين الآخرين بأهمية القانون المتعلق بالتمييز العنصري بالنظر إلى هوياتها المتقاطعة، فهي امرأة تونسية عربية مسلمة سوداء البشرة من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعرضت عملها بصفتها رئيسة التجمع النسائي في برلمان البلدان الأفريقية وعملها من أجل النهوض بحقوق السكان السود في تونس. وتحدثت السيدة كسيكسي عما تضطلع به من عمل، بوصفها عضواً في اللجنة البرلمانية للصحة، من أجل تعزيز الحصول على الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية. وأكدت أن البرلماني ملزم بالدفاع عن حقوق الأشخاص الذين يمثلهم، بطرق تشمل اتخاذ التدابير القانونية اللازمة للدفاع عن الفئات الضعيفة. وتطرقت إلى ضرورة التصدي للتمييز بإبداء آراء صريحة والدفاع عن المتضررين منه. واختتمت بالتوصية بتمثيل مختلف الفئات الضعيفة في البرلمان، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في النهوض بحقوق الإنسان، وتدريب البرلمانيين على حقوق الإنسان.

١٣- وعرض السيد أريفاري عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. ورأى ألا بد أن يتمتع البرلمانيون بحقوقهم الإنسانية من أجل الدفاع عن سيادة القانون وحقوق الإنسان لناخبيهم. وفي عام ٢٠١٧، بحثت هذه اللجنة، التي كُلفت بالنظر في الشكاوى المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين، ٥٠٧ حالات في ٤١ بلداً. ولا يُشترط استنفاد سبل الانتصاف المحلية للاتصال باللجنة. وأشار إلى أن فريقاً تقنياً دعم اللجنة وأجرى التحقيقات الأولية. ووُجهت أسئلة إلى السلطات المختصة في بلدان البرلمانيين المعنيين. وأوضح أن اللجنة تعمل في إطار سري لكن قراراتها تُعمَّم ويؤيدها الاتحاد البرلماني

الدولي ككل عن طريق مجلس إدارته. واضطلعت اللجنة ببعثات لتقصي الحقائق إلى البلدان المعنية من أجل الدفاع عن حقوق البرلمانيين، حتى في الحالات التي يكونون فيها قيد المحاكمة. وتتابع اللجنة القضايا إلى أن تُحَل. ولا تسعى اللجنة إلى العقاب بل إلى التحاور من أجل تسوية مرضية للمسألة قيد النظر. واختتم السيد أريفاري بذكر حالات تمكَّن فيها برلمانيون تلقوا الدعم من اللجنة من المضي قدماً وأضحوا يشغلون منصب رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان أو رئيس الدولة، أو أعيد انتخابهم لعضوية البرلمان.

١٤- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، شدد المشاركون على ضرورة نهوض الدول بالإعمال التام لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً للتمتع بالديمقراطية وسيادة القانون. ولاحظوا أيضاً أن على الدول أن تدرج التثقيف بحقوق الإنسان والمواطنة في مناهج التعليم العام والتعليم والتدريب المهنيين. وأشار المشاركون إلى الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات في الدفاع عن حقوق الإنسان، وشددوا على دورها في بلورة الالتزامات الدولية إلى قوانين وطنية. وشجعوا البرلمانات على المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأقر المشاركون أيضاً بأن البرلمانات والمنظمات البرلمانية تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وذُكرت قدرة البرلمانات على اتباع نهج وقائي واستباقي إزاء قضايا حقوق الإنسان، كما ذُكرت ضرورة استعراض البرلمانات التشريعات المقترحة لتحديد امتثالها لمعايير حقوق الإنسان، وضرورة التزام جميع البرلمانيين، بصرف النظر عن أحزابهم السياسية، بقضايا حقوق الإنسان. وناقش المشاركون أيضاً دور أمناء المظالم في الإشراف على حماية حقوق الإنسان، وحماية البيانات، وأداء المحاكم والهيئات العامة، وفي تسليط الضوء على أوجه الغموض في التشريعات، والنظر في الشكاوى، وتقييم الثغرات التشريعية.

١٥- وفي معرض الحديث عن دعم حقوق البرلمانيين، وعما يعترضهم من مخاطر، رأى المشاركون أن حرية البرلمانيين أمر لا بد منه ليتسنى لهم أداء مهامهم من دون تهديد أو مضايقة أو عنف أو غير ذلك. وينبغي أن تدافع عنهم وسائط الإعلام والمجتمع المدني. وأقر مشاركون آخرون بأن البرلمانيين ليسوا فوق القانون. وحث بعضهم البرلمانات والحكومات على اعتبار المجتمع المدني شريكاً حقيقياً. وأُكدت مراراً وتكراراً ضرورة تدريب السلطة التنفيذية والبرلمان على حقوق الإنسان. وشُدد على أن توفير الموارد والمعلومات والتدريب والدعم عنصر أساسي لتعزيز قدرات البرلمانات. وبالمثل، تحدث المشاركون عن الحاجة إلى تعاون البرلمانات من أجل تبادل أفضل الممارسات وتقديم الدعم. وتناول المشاركون زيادة معرفة جميع البرلمانيين بحقوق الإنسان. وأُبرز دور البرلمانيين في الاضطلاع بعمل رقابي فعال وضمان الإدارة الرشيدة، مع مراعاة نهج قائم على حقوق الإنسان. ولذلك أُكدت الحاجة إلى مراقبة اعتمادات الميزانية، إذ ينبغي أن يحرص البرلمانيون على أن تأخذ عمليات الميزانية الحكومية حقوق الإنسان في الاعتبار وتتبع نهجاً يراعي المنظور الجنساني.

١٦- وشدد المشاركون على أهمية إقامة برلمانات متنوعة الأفراد وتمثل الجميع، بإجراءات تشمل معالجة اختلال التوازن بين البرلمانيات والبرلمانيين، باللجوء إلى نظام الحصص في بعض الحالات. وينبغي للبرلمانات أن تعكس آراء مكونات المجتمع كافة. ورئي أن المساواة بين الجنسين

عنصر أساسي في جميع مؤسسات الحكم وفي البرلمانات. وتحدث المشاركون عن قيمة إنشاء شبكة للبرلمانيات من أجل تبادل الدعم. وأُكدت أيضاً أهمية وجود برلمانيين شباب.

١٧- وأُبرز الدور الحاسم الذي تؤديه اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان. ورأى المشاركون أن من المستصوب أن تنشئ البرلمانات لجاناً ولجاناً فرعية تركز على حقوق الإنسان، وأن ترسي ثقافة حقوق الإنسان حتى تصبح جزءاً من الخطاب البرلماني العام. واعتبر المشاركون الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة مفيدة لتيسير تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٨- ورداً على بعض الأسئلة المتعلقة بتدريب البرلمانيين على حقوق الإنسان، قال المحاضرون إن على جميع البرلمانات أن تبني قدرات أعضائها في مجال حقوق الإنسان. واقترحوا أيضاً أن تقيم البرلمانات صلات أوثق بالمجتمع المدني. وتحدثوا عن أهمية توسيع نطاق المشاركة السياسية وتنويع البرلمانات لتضم برلمانيين ينتمون إلى جميع الشرائح السكانية التي يمثلونها.

باء- التوصيات

١٩- ينبغي للدول أن تبني قدرات البرلمانات لضمان امتثال القوانين للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تزويد البرلمانيين بما يكفي من المعلومات عند تمحيص قانون ما، في أشكال منها تقييم أثر ذلك القانون في حقوق الإنسان وفي سيادة القانون عند الإمكان.

٢٠- ينبغي للدول أن تعالج التحديات التي تعترض البرلمانات في أداء مهامها، ومن ثم في النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بإتاحة ما يكفي من الموارد البشرية والتقنية للبرلمانيين وتدريبهم على حقوق الإنسان. وينبغي إتاحة موظفين ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان لدعم البرلمانيين وتمكينهم من العمل على نحو منهجي على تحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون وإثارتها مع السلطة التنفيذية.

٢١- ينبغي للبرلمانيين أن يسائلوا السلطة التنفيذية عن تأثير تدابيرها وسياساتها وممارساتها في حقوق الإنسان. ويشمل ذلك التماس إيضاحات من الحكومة بشأن آثار مشاريع القوانين في حقوق الإنسان وسيادة القانون، وضمان تقييم كل نص قانوني لتحديد مدى امتثاله لحقوق الإنسان طيلة العملية التشريعية.

٢٢- ينبغي للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً رائداً في تنفيذ ومتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي لهم أن يدْعُوا إلى إنشاء آلية وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، ويشاركوا في عملها، ويكفلوا اتباع نهج متكامل في تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان، بطرق منها وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان.

٢٣- ينبغي للبرلمانات أن تنشئ لجاناً ولجاناً فرعية وتجمعات معنية بحقوق الإنسان. وينبغي إرساء ثقافة حقوق الإنسان على نطاق البرلمان، وجعل حقوق الإنسان جزءاً من الخطاب السياسي العام. وينبغي للبرلمانيين أن يحرصوا على أن تخضع الميزانيات للتحليل من منظور حقوق الإنسان وأن تكون شاملة لجميع الناس ومنصفة لهم وملبية لاحتياجاتهم.

٢٤- لما كان الحكم الديمقراطي مرتبطاً برقابة البرلمان الشاملة على الحكومة، ينبغي للدول أن تعزز ولاية البرلمان وقدراته الرقابية، بطرق تشمل توفير ما يكفي من الموارد

والدعم المهني. وينبغي أن يكون العمل الرقابي أولوية برلمانية وأن يمارَس ممارسة بناءة على نحو منهجي ومتواصل وقائم على الأدلة. وينبغي للبرلمانيين أن يحشدوا التأييد العام لزيادة الرقابة البرلمانية. وينبغي تكييف قواعد اللجان البرلمانية وممارساتها لدعم العمل الرقابي.

٢٥- **ينبغي للدول أن تتصدى لأشكال التمييز والتفاوت الهيكلي التي تؤثر في قدرة أفراد الفئات المهمشة أو الأقليات على المشاركة في العمل البرلماني والترشح لعضوية البرلمان. وينبغي لها أن تزيل جميع الحواجز التشريعية والمادية والمالية والثقافية، وتنظر في اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، مثل نظام الحصص، بهدف زيادة مشاركة هذه الفئات لكي يمثل البرلمان ويعكس على أكمل وجه مجموع الشرائح السكانية التي يعمل على خدمتها.**

٢٦- **ينبغي للدول أن تتصدى لأشكال التمييز والتفاوت الهيكلي التي تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي البرلمان. وينبغي لها أن تنظر في اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة، مثل نظام الحصص، بهدف زيادة مشاركة المرأة وضمان التوازن الكافي بين الجنسين.**

٢٧- **ينبغي للدول ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والجهات الأخرى أن تدافع عن تمتع البرلمانيين بحقوق الإنسان، وتدعم المعرضين منهم للتهديد، وتحميهم من العنف والمضايقة والأفعال الانتقامية. وينبغي للبرلمانات أن تعتمد الإطار القانوني اللازم وتنشئ آليات داخلية لحماية أعضائها من التعرض للانتقام بسبب أداء مهامهم. وينبغي للبرلمانات وأعضائها النهوض بالتعاون مع البرلمانات الأخرى والانخراط فيه لرصد حماية حقوق البرلمانيين والدعوة إليها، ولا سيما بالعمل على دعم تسوية القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.**

رابعاً- البرلمانات في مواجهة التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

ألف- المناقشات

٢٨- أدارت مناقشةَ البند ٣ من جدول الأعمال ساندرين مورش، عضو الجمعية الوطنية في فرنسا. وضم المحاضرون مومودو مالكوم جالو، وهو عضو البرلمان السويدي؛ وكيمبرلي ستانتون، وهي موظفة تابعة للحزب الديمقراطي، وكبيرة الموظفين الفنيين في لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان العاملة في إطار لجنة الكونغرس الأمريكي المعنية بالشؤون الخارجية؛ وجان بول بريير، عضو الكونغرس في غواتيمالا؛ وكينيث أوكوث، عضو الجمعية الوطنية في كينيا. وركزت المناقشات على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات في ضوء التحديات العالمية الماثلة أمام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، بما فيها التحديات التي تؤثر في المؤسسات والمبادئ الديمقراطية، مثل القيود المفروضة بلا مبرر على الحريات العامة، واللجوء إلى خطاب الكراهية، والاعتداء على الصحفيين، وتنامي النزعة الشعبوية. وتناولت المناقشات أيضاً التحديات والفرص التي تطرحها الهجرة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٩- وناقش السيد جالو تزايد اللجوء إلى خطاب الكراهية وتقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني. ووصف تجربته باعتباره برلمانياً من أصل أفريقي، في ضوء الحواجز الكثيرة التي اعترضته

قبل أن يصبح ويظل برلمانياً، بما في ذلك الاعتداءات العنصرية والمواقف التمييزية. وقال إنه وقع بنفسه ضحية لخطاب الكراهية، ووصف الاستخدام المتكرر لصور مسيئة للغاية تصوره عبداً. وقال إنه لجأ إلى القضاء ست مرات ضد الشخص المسؤول عن ذلك انتهت بالحكم عليه بالسجن. وتناول السيد جالو مختلف النهج القانونية إزاء حرية التعبير في سياق خطاب الكراهية في الدانمرك والسويد. وفي معرض الإشارة إلى حرية التعبير بوصفها حجر الأساس للتعبير الديمقراطي، أكد السيد جالو أنها لا تشمل الحق في استعمال خطاب الكراهية. وتطرق إلى خطاب التفرقة الذي يستعمله المشرعون في جملة بلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. وأعرب عن القلق إزاء ازدياد الجرائم المرتكبة بدافع الكراهية ضد المهاجرين، والاعتداءات على أفراد الفئات المهمشة، وظهور النازيين الجدد والفاشيين. وفيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب، شدد على أن الحكومات بدأت تستخدم مصطلح "المدافعين المتطرفين عن هوية السود" للإشارة إلى الأشخاص الذين يدافعون عن السود من عنف الشرطة على سبيل المثال. ويؤدي ذلك النعت إلى تيسير عمليات الاعتقال الجائر وتشويه صورة الأشخاص الذين ينضمون إلى جماعات مثل حركة 'لحياة السود أهميتها'. ورأى أن معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً يجب أن تُحترم في جميع الأوقات. ولاحظ أن خطاب الكراهية لا يأتي من فراغ، ولا بد من فهم دور السياسات الحكومية في شحذ الخطاب العنصري. وفي سياق الدعم المتزايد للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، أشار إلى ضرورة صون القيم الديمقراطية وفرص الحصول على المعلومات. واختتم بدعوة البرلمانيين إلى استعمال لغة قائمة على الاحترام وحفظ كرامة وحقوق الجميع. ودعا إلى اتخاذ إجراءات في إطار النظام الداخلي والرصد المستقل لمعاقبة البرلمانيين المخالفين.

٣٠- وقدمت السيدة ستانتون لمحة عامة عن أعمال لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، التي يشترك في رئاستها شخصان من الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة. وتناولت تنامي النزعة الشعبوية، وأشارت إلى الانقسامات التي يتسبب فيها الشعبويون بتفضيل فئات معينة على غيرها. فما يهم الشعبَويّين هو مشروعية فئة واحدة، هي الفئة التي يعتبرونها "الشعب" الحقيقي، مما يؤدي إلى التقليل من قيمة حقوق "الآخرين". وقالت إن الشعبوية وسيلة للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها تنطوي على تفضيل هويات معينة (الأصل القومي أو الانتماء الإثني أو الأصل العرقي أو الدين أو الهوية الجنسية أو الانتماء السياسي) على غيرها. ويؤدي ذلك إلى دينامية يصبح فيها الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الهويات المفضلة عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. وتناولت السيدة ستانتون الإجراءات التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون. واقترحت أن يأخذ هؤلاء، في سياق تحليل السياسات والقوانين المقترحة، بمنظور حقوق الإنسان ومكافحة التمييز. فإذا كان قانون ما أو مؤسسة ما يحرمان باستمرار فئة بعينها، وجب على السلطة التشريعية أن تراجع تصميمهما. وشجعت البرلمانيين على المجاهرة برأيهم عندما تُستهدف الفئات المهمشة، والتصدي لهذه الأفعال بإثارة قضايا محددة والدفاع عن معايير الديمقراطية وقيمها. وقالت إن اللغة التي يستخدمها البرلمانيون لا ينبغي أن تعمق الانقسامات، ولا ينبغي أن تنطوي ممارسات التوظيف الداخلي التي يعتمدها البرلمان على تمييز ضد فئات الأقليات، وينبغي أن ييسر النظام الداخلي البرلماني إجراء نقاش برلماني كامل وعادل ومستنير. ولا ينبغي تقوية الانقسامات الاجتماعية الناتجة عن نزعات التمييز بين "نحن وهم" التي يسعى الشعبويون إلى تهييجها. وشجعت السيدة ستانتون البرلمانيين متقاربي التفكير على التعاون من أجل مكافحة

الدعوات الشعبوية والدفاع عن حقوق الإنسان للفئات الضعيفة. وأشارت في هذا الصدد إلى أعمال الاتحاد البرلماني الدولي والفريق الدولي للبرلمانيين المعني بحرية الدين أو المعتقد، وسلطت الضوء على عمل اللجنة في تنسيق الرسائل والبيانات المشتركة في اللحظات الحرجة. وفي الختام، أكدت السيدة ستانتون أن بعض المجالات السياساتية تتطلب تمحيصاً برلمانياً حثيثاً ومتواصلاً. وفي هذا السياق، أشارت إلى تشريعات مكافحة الإرهاب وتكنولوجيات المراقبة وكيفية استغلال الشواغل الأمنية الوطنية المشروعة لإضفاء الشرعية على سياسات وممارسات تؤدي إلى التمييز.

٣١- ووصف السيد بريير أسباب الهجرة في أمريكا الوسطى من سبعينات القرن الماضي فصاعداً. وقال إن ١٥٠ ٠٠٠ شخص من غواتيمالا غادروا البلد كل عام، أي بمعدل ١٧ شخصاً في الساعة. وأوضح سبل إسهام الغواتيماليين العاملين في الولايات المتحدة في اقتصاد غواتيمالا بإرسال التحويلات المالية التي تشكل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وضمانُ توقف البلد عن الاعتماد على تلك التحويلات يطرح تحدياً، مثله في ذلك مثل إتاحة فرص العمل اللائق في غواتيمالا. وعرض السيد بريير دوره بصفته رئيس لجنة الكونغرس المعنية بشؤون المهاجرين. ووصف عملية صياغة قانون الهجرة في غواتيمالا، الذي يشير إلى حقوق الإنسان للمهاجرين ويأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمته منظومة الأمم المتحدة خلال تلك العملية. وقال إن اعتماد القانون في عام ٢٠١٦ استغرق سبعة أسابيع من كونغرس غواتيمالا. وأدى أحد أحكام القانون إلى إنشاء المعهد الوطني للهجرة، الذي يبحث مختلف جوانب الهجرة بما فيها المنشأ والعبور والمقصد والعودة. وأكد السيد بريير أن غواتيمالا بلد عبور في المقام الأول وأن المهاجرين يعبرونه في طريقهم إلى المكسيك والولايات المتحدة. وقال إن الهجرة مسألة ذات أولوية لغواتيمالا. ومراعاةً للأخطار الشديدة المحدقة بالأطفال في هذا الصدد، عرض السيد بريير التدابير المتخذة لرعاية القُصّر غير المصحوبين، استناداً إلى مصالح الطفل الفضلى - ولا سيما جمع شمل الأسر وعدم الفصل بين أفرادها. وتحدث عن العمل المضطلع به لتوسيع الشبكة القنصلية من أجل توفير المأوى المؤقت للمهاجرين ومساعدتهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وذكر أسباب الهجرة، التي تشمل عدم الاستفادة من الرعاية الصحية أو التعليم أو الأمن أو العدالة أو الهياكل الأساسية أو السكن أو العمل أو مستوى معيشي لائق. وحث البرلمانيين على الاعتراف بأن هذه شروط أساسية لبلوغ مستوى معيشي معقول، ولا بد منها لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٢- وأوضح السيد أوكوت أن دستور كينيا ينص على أن يصدق البرلمان على المعاهدات الدولية لتصبح جزءاً من القانون الكيني. ونظراً للدور الذي اضطلعت به كينيا في إعداد أهداف التنمية المستدامة، دعا السيد أوكوت الكينيين إلى مساءلة الحكومة عن تنفيذها. وأبرز سبل اعتماد البرلمان تشريعاً وطنياً للنهوض بالحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتناول الآليات الدولية لحقوق الإنسان فرأى أن تُعرض التقارير التي تقدمها الدولة إلى آليات من بينها الاستعراض الدوري الشامل ولجنة وضع المرأة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على البرلمان ليستعرضها قبل تقديمها. وينبغي أن تُعرض توصيات الآليات الدولية على البرلمان ثم يشرف هو على تنفيذها. وأشار السيد أوكوت إلى سلطة البرلمان في تمثيل الشعب ووضع القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية. وأكد أن اللجان البرلمانية المعنية بالميزانيات والشؤون المالية والتخطيط أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووصف التجمعات

البرلمانية باعتبارها مجموعات برلمانية تضم الأحزاب كافة وتقيم شراكات مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لتوجيه الاهتمام إلى قضايا معينة، مثل حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ولتوعية البرلمانيين. وشدد على أن البرلمانيين ملزمون ببحث سبل إسهام كل نص قانوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتطرق السيد أوكوت إلى نظام تفويض السلطة في كينيا، حيث تتولى مجالس ٤٧ مقاطعة توفير الرعاية الصحية والهياكل الأساسية المحلية والمياه والطرق والمدارس. ودعا إلى التوعية بحقوق الإنسان على صعيد المقاطعات كي يتخذ مجلس كل مقاطعة قراراته مع مراعاة حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. واختتم قائلاً إن اللجان والتجمعات البرلمانية مفيدة في تنمية المعارف وتبادل أفضل الممارسات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ حقوق الإنسان في المناقشات وعمليات اتخاذ القرار البرلمانية.

٣٣- وناقش المشاركون كيفية إسهام بعض أنواع الخطاب السياسي، عند السعي للظفر بالأصوات الانتخابية، في جرائم الكراهية وزعزعة استقرار المجتمع. ورأوا أن بعض الديمقراطيات التي تنعت بالليبرالية تقيد حقوق الإنسان، وأن هناك تراجعاً في الثقة في تعددية الأطراف، والدليل على ذلك أن بعض الدول اختارت ألا تشارك في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأعرب المشاركون أيضاً عن شواغل إزاء سلامة الصحفيين. واعترفوا بأن حرية التعبير، بما في ذلك حرية التماس المعلومات والأفكار بجميع أنواعها والحصول عليها ونقلها إلى الآخرين، شرط أساسي للمجتمعات الديمقراطية ولا بد منه للتمتع بالحقوق الأخرى. وذكر المشاركون أن من واجب البرلمانيين والصحفيين التصدي للشعبَويّين.

٣٤- وناقش المشاركون الدور الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات في النهوض بحقوق الإنسان عند وقوع آثار تتجاوز الحدود الوطنية. ونظروا في سبل نجاح البرلمانات في ردم هوة الشقاق داخل المجتمع عندما يكون البرلمانيون أنفسهم منقسمين انقساماً شديداً. ودعوا البرلمانيين إلى ضمان تقيد الدول بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالهجرة، أقر المشاركون بوجود أحكام غير ملائمة للمهاجرين في كثير من الأحيان، وبأن لهؤلاء الكثير مما يمكن أن يقدموه إلى البلدان المضيفة. ودعوا البرلمانات إلى تعزيز الحوار بشأن الهجرة والتعامل معها باعتبارها قوة إيجابية، والتشديد على أن الدول لا يمكن أن تعيد المهاجرين إلى أماكن تعلم أنهم سيتعرضون فيها للاضطهاد.

٣٥- ورداً على المناقشة، أشار المحاضرون إلى أن البرلمانات يمكن أن تضطلع بدور قيادي في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما عندما تكون السلطة التنفيذية منشغلة بقضايا أخرى. فالبرلمانيون يتبوؤون مكانة تخولهم "اختبار" السياسات والتشريعات دائماً من منظور حقوق الإنسان. وأُقر بأن على المشرعين أن يأخذوا بزمام المبادرة في التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يمتنعوا عن استخدام خطاب يحرض على الكراهية والتفرقة، وأن يكونوا قدوة ويقيموا مجتمعات شاملة للجميع يسودها الاحترام وروح المسؤولية.

باء- التوصيات

٣٦- ينبغي للنظام الداخلي البرلماني أن ييسر إجراء مناقشات برلمانية كاملة ومنصفة ومستنيرة. وينبغي للبرلمانيين أن يستعملوا لغة تقوم على الاحترام ويدعموا الكرامة الإنسانية في جميع الأوقات. ولا ينبغي للبرلمانات أن تقبل خطاب الكراهية وكره الأجانب والعنصرية

أو أي شكل آخر من أشكال التعصب في المناقشات التي تجري داخل غرفها. وينبغي لها أن تنشئ آليات لمعاقبة البرلمانيين الذين لا يمتنعون عن مثل هذا السلوك.

٣٧- ينبغي للبرلمانيين أن يتصدوا علناً لخطاب الكراهية ويوضحوا مدى تقويضه للعمليات الديمقراطية. وينبغي لهم أن يكافحوا السلوك الشعبوي بالحرص على ألا تسهم لغتهم في تعميق الانقسامات، وألا يميزوا ضد الأقليات، وأن يتوخوا تكافؤ الفرص بين الجميع من دون تمييز. وينبغي للبرلمانيين متقاربي التفكير من مختلف البلدان أن يتعاونوا من أجل مكافحة الدعوات الشعبوية والدفاع عن حقوق الإنسان للفئات الضعيفة.

٣٨- ينبغي للبرلمانيين أن يبحثوا السياسات والتشريعات المقترحة من منظور حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، ويضمنوا عدم تعرض أي شخص أو فئة للحرمان من جراء سياسة أو ممارسة ما. وينبغي للبرلمانيين أن يتصدوا للتذرع بالشواغل الأمنية الوطنية لإضفاء الشرعية على سياسات وممارسات معينة تنطوي على عواقب تمييزية، مثل تشريعات مكافحة الإرهاب.

٣٩- ينبغي للحكومات والبرلمانات أن تنهض بتعددية الأطراف والتعاون البرلماني الإقليمي والدولي. وينبغي للبرلمانيين أن يستخدموا آليات التعاون البرلماني للعمل مع الجهات النظيرة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان.

٤٠- ينبغي للدول أن تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة الهجرة وتعمل مع دول المنشأ والعبور والمقصد على وضع سياسات وممارسات محورها الكرامة الإنسانية. ويجب على البرلمانات أن تعترف بأهمية الهجرة وتشجع على إجراء حوار شامل بشأنها تشارك فيه مختلف الوزارات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، ويشارك فيه المهاجرون على وجه الخصوص. وينبغي للبرلمانات أن تسهم في تغيير التصور العام للهجرة الذي يعتبرها ظاهرة سلبية وتسلط الضوء على إسهام المهاجرين في المجتمع. ويجب على البرلمانات أن تتخذ تدابير للقضاء على التمييز ضد المهاجرين، مع مراعاة المنظور الجنساني ومصالح الطفل الفضلى. وينبغي للبرلمانات أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية.

٤١- ينبغي للبرلمانات أن تتبادل أفضل الممارسات للمشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي لها في هذا الصدد أن تعتمد أيضاً على الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان من أجل زيادة المساءلة والرصد فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبرلمانيين أن يعتبروا مراقبة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مسؤولية تقع على عاتقهم. وينبغي لهم أن ينظروا في سبل إسهام التشريعات المقترحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لهم أن يعملوا على التوعية بأهداف التنمية المستدامة وبأهميتها للاحتياجات المحلية وما تنطوي عليه من أثر يمكن أن يؤدي إلى التحول.

٤٢- ينبغي للبرلمان أن يناقش ويقر خططاً وغايات وطنية في إطار أهداف التنمية المستدامة، ويسن القوانين ويوفر التمويل لتحقيق تلك الغايات. وينبغي للبرلمانيين أن يرصدوا أوجه التقدم والانتكاس في تحقيق هذه الغايات، ويسائلوا الحكومة عن الالتزامات المتعهد بها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

خامساً- تعاون البرلمانات مع جهات أخرى: هل من مجال لزيادة التعاون؟

ألف- المناقشات

٤٣- أدار مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال سيرجيو بيازي، الأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط. وضم المحاضرون إيرين خان، المديرة العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية؛ وسارة ماك غراث، مديرة المشاركة الدولية في إطار اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان؛ ودانيلو كاليزيتش، منسق البرنامج البرلماني في الشبكة المعنية بترسيخ قطاع المنظمات غير الحكومية (MANS) في الجبل الأسود؛ ونورما موراندييني، مديرة مرصد حقوق الإنسان التابع لمجلس الشيوخ في الأرجنتين. وركزت المناقشات على الممارسات القائمة لجعل البرلمانات أكثر شفافية وانفتاحاً وإخضاعها لمزيد من المساءلة، وعلى سبل تحسين تفاعل البرلمانات وسائر مؤسسات الدولة. ثم تناولت المناقشات العلاقة بين البرلمانات والسلطة القضائية، وسبل تكامل هاتين المؤسستين لزيادة حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، مع احترام استقلاليتهما في الوقت ذاته. وتطرقت المناقشات إلى تعاون البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما سبل إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان مراعاة البرلمانات اعتبارات حقوق الإنسان أثناء عملية وضع القوانين. وشملت المناقشات أيضاً تعاون منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والبرلمانات.

٤٤- ووصفت السيدة خان العلاقة بين السلطة القضائية والبرلمان بأنها علاقة تكاملية. وتناولت الفصل بين السلطات وإشراف القضاء على الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية. وفي معرض الحديث عن استقلال القضاء، قالت إن هذا المبدأ يرد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو مبدأ عام في القانون الدولي. وينبغي للبرلمان أن يحمي استقلال القضاء، وينبغي للقضاء أن يحمي استقلال البرلمان. وقالت إن هناك تحديات في العلاقة بين البرلمان والقضاء، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الوطني. وتطرقت، في حديثها عن حالات لم يسن فيها البرلمان التشريعات اللازمة، إلى مناسبات مارست فيها المحاكم "نشاطاً نضالياً قضائياً" ودفعت حدود التفسير القضائي ليتجاوز نطاق التفسيرات القانونية السابقة. وقالت السيدة خان إن المجتمع الدولي يمكن أن يعزز العلاقة التكافلية بين البرلمان والقضاء. وأشارت إلى الأعمال التي اضطلعت بها المنظمة الدولية لقانون التنمية في كينيا من أجل دعم عملية الإصلاح الدستوري، بالعمل في البداية مع لجنة الخبراء المكلفة بصياغة الدستور، ثم بتناول أنشطة تهدف إلى تحسين عملية تنفيذ الدستور، وكذلك بدعم القضاء الكيني من أجل تقوية قدرته على إقامة العدل وزيادة فرص الاحتكام إلى القضاء. ووصفت أعمال هذه المنظمة في قيرغيزستان، حيث اضطلعت بمشاريع تهدف إلى تقريب الناس من القضاء، ووضع الضمانات المؤسسية، وتوفير الحماية الدستورية لاستقلال القضاء. وأشارت السيدة خان أيضاً إلى توصيات المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين في تقريره المتعلق بإنشاء مجالس القضاء وتكوينها ومهامها (A/HRC/38/38)، وقالت إن الشفافية عنصر أساسي في هذا الصدد. وذهبت إلى أن الديمقراطية تتعزز كلما دعم البرلمان استقلال القضاء.

٤٥- وعرضت السيدة ماك غراث عمل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وعلاقتها باللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، ودورها "كصلة وصل" بين أصحاب المصلحة. وذكرت

الجهود المبذولة لتحسين انخراط البرلمان في مجال حقوق الإنسان وعمل اللجنة على بحث التشريعات لتحديد مدى توافقها مع حقوق الإنسان. وقالت إن بعض الولايات والأقاليم ما فتئت تدمج حقوق الإنسان في آليات التدقيق، بالإضافة إلى عمل التدقيق المضطلع به على الصعيد الاتحادي. ووجهت الانتباه إلى مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات لعام ٢٠١٢، ومبادئ أبوجا التوجيهية لعام ٢٠٠٤، التي تركز على العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات في بلدان الكومنولث. وأوضحت سبل إسهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في زيادة معرفة البرلمانيين بحقوق الإنسان، بطرق تشمل المشاركة في عمليات التدقيق البرلماني، والعمل مع البرلمانيين، والتدريب في مجال حقوق الإنسان. ووصفت التقارير الكتابية التي تقدمها اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان إلى اللجان البرلمانية بشأن مسائل حقوق الإنسان، وقالت إن اللجنة تُدعى في كثير من الأحيان إلى عرض أدلة شفوية على هذه اللجان البرلمانية. واختتمت بالتوصية، في سياق عمليات التدقيق البرلماني، بأن يتاح للجنة المكلفة بإجراء التدقيق المتعلق بحقوق الإنسان ما يلزمها من موارد ومعارف ووقت وقدرات لتدقيق التشريعات بفعالية، وبأن تكون لواضعي السياسات والموظفين العموميين الخبرة الكافية في مجال حقوق الإنسان. وبخصوص دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أوصت السيدة ماك غراث البرلمانات بأن تنظر إلى تلك المؤسسات باعتبارها مرجعاً أساسياً، فتستشيرها في مدى توافق القوانين المقترحة مع حقوق الإنسان، وتستعين بها لمساعدة البرلمانيين على تطوير المهارات. ورأت أن على البرلمانيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان البحث عن سبل التعاون لكي يراعي البرلمان توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. ولما كانت ولاية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تُحدد بنص دستوري أو تشريعي، ينبغي للبرلمانيين الحرص على أن تكون المؤسسة مستقلة بموجب قانونها التأسيسي وتُمنح الموارد الكافية.

٤٦- ووصف السيد كاليزيتش العمل المضطلع به في إطار مشروع الشبكة المعنية بترسيخ قطاع المنظمات غير الحكومية المعنون "تحسين أعمال الرقابة والمساءلة البرلمانية في الجبل الأسود"، الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ويهدف المشروع إلى المساعدة على تعزيز برلمان الجبل الأسود بترسيخ الإدارة الرشيدة وتيسير زيادة الاتصال بين البرلمانيين والسكان. وأشار إلى أن عمر الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب في الجبل الأسود لا يتعدى ٣٠ عاماً، ولاحظ أن القوانين الإجرائية البرلمانية ليست كافية وأن هناك مسافة بين أفراد الشعب والبرلمانيين. وقال إن الشبكة جمعت قائمة بالإجراءات التي اتخذها البرلمانيون خلال الجلسات البرلمانية العامة؛ نشرتها وسائط الإعلام. وأدى ذلك إلى زيادة مجاهرة بعض برلماني المعارضة بآرائهم؛ إذ جعلتهم القائمة يشعرون بأن بإمكانهم التعبير علناً ما دامت مواقف جميع البرلمانيين في البرلمان خاضعة للرصد. ورأى السيد كاليزيتش أن العمل الأساسي الذي يضطلع به البرلمان هو تدقيق التشريعات. وقال إن البرلمانيين لم يتحلوا دائماً بالفعالية في أداء دور المدقق في صلاحيات السلطة التنفيذية، ولم تنفذ الوزارات دائماً توصيات البرلمان. وأعدت الشبكة قاعدة بيانات جمعت فيها التوصيات البرلمانية وبينت أن عدد التوصيات المنفذة من أصل ١٠٠ توصية صدرت خلال الفترة المشمولة بالاستعراض لم يتجاوز العشرين. وعرض السيد كاليزيتش الضغط الذي مارسته الشبكة من أجل تنفيذ التوصيات، وتحدث عن اعتماد إجراءات للمتابعة في هذا الصدد. ورأى أن يُبذل مزيد من الجهود لتعزيز العلاقة بين البرلمان والشعب. وتطرق إلى غياب

إجراءات برلمانية تتيح للمواطنين إمكانية تقديم التعليقات، وأفاد بأن البرلمان اعتمد منذ عهد قريب مشروعاً نهائياً لتلك الإجراءات. وأشار إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تنتقد البرلمانيين تُنعت في كثير من الأحيان بمعاداة الدولة، لكنه قال إن البرلمانات لا تستطيع أداء دورها بفعالية من دون إسهام المجتمع المدني واضطلاعه بالعمل الرقابي.

٤٧- وعرضت السيدة موراندييني أفكاراً ثاقبة جمعتها خلال مسارها المهني كصحفية ونائبة وعضو في مجلس الشيوخ. وتحدثت عن ضرورة التصدي لانعدام الثقة بين الصحفيين والسياسيين. وفي توصياتها إلى البرلمانات، قالت إن أفضل سبيل لكسب ثقة الصحفيين هو دفاع البرلمانيين دفاعاً صريحاً عن حرية الرأي والتعبير. وحثت البرلمانات أيضاً على التركيز على قضايا ملموسة وتجنب لغة الدعاية السياسية والبيروقراطية، وعقد جلسات إعلامية، والعمل مع المدارس والجامعات، وتدريب الصحفيين في مجال حقوق الإنسان. وذكرت أن على البرلمانات أن تقنع وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بالتوعية بأهمية البرلمانات للديمقراطية. وقالت إن على البرلمانيين أن يتعلموا طرق الحديث عن القضايا الشائكة، وعلى المواطنين أن يعلموا أن القرارات المتخذة في البرلمان تؤثر في حياتهم. وسلطت الضوء على أهمية قانون حرية الإعلام المعتمد حديثاً في الأرجنتين للمشاركة العامة. وفي معرض الحديث عن الإمكانات التي تنطوي عليها شبكة الإنترنت في تيسير الاتصال الإلكتروني على الصعيد العالمي، شددت السيدة موراندييني على عدم الإفراط في غربلة محتوى الإنترنت أو وقف خدماتها، ودعت الشركات التي توفر خدمات الإنترنت إلى الالتزام بالشفافية وحرية التعبير. وذهبت إلى أن عمل وسائط الإعلام يستند إلى الحرية. ودعت المشرعين إلى العمل الصريح مع وسائط الإعلام. وأكدت مجدداً في ملاحظاتها الختامية أهمية دعم الديمقراطية وبناء الثقة بين السياسيين والصحفيين.

٤٨- وناقش المشاركون أهمية تبادل الآراء بين البرلمانيين على الصعيد الوطني بشأن قضايا حقوق الإنسان والشباب والمجتمع المدني وتغير المناخ والتكنولوجيا. وأشار آخرون إلى الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وشددوا على أن البرلمانات جزء من نظام سيادة القانون، ويجب أن تكون مفتوحة أمام الجميع.

٤٩- وأكد المشاركون أن من مصلحة وسائط الإعلام والبرلمان معاً تعزيز احترام حقوق الإنسان. وناقشوا مختلف النهج إزاء القوانين المتعلقة بالتمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وذكروا أهمية توثيق الروابط بين البرلمان والمجتمع المدني. وتناولوا التحديات التي تواجه المجتمع المدني فتساءلوا عن السبل التي تمكّن المشرعين من مساعدة المجتمع المدني على التعاون مع البرلمان. وتطرقت المناقشات أيضاً إلى ضرورة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الانتقام.

٥٠- وحدد المشاركون أسئلة بشأن العلاقة بين السلطتين القضائية والتنفيذية تتصل بالاستقلال في تعيين القضاة، والجهة التي ينبغي أن تعينهم، والجهة التي تكفل حيادهم ونزاهتهم، والجهة التي يجوز لها تنحيتهم. وخلال المناقشات بشأن مساءلة القضاء، أشير إلى المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية لعام ١٩٨٥[٤]، وإلى وجود مجالس قضائية، في العديد من الدول، تتولى إدارة القضاء ومعالجة الفساد أو إساءة استعمال السلطة. وبُحثت أيضاً مسألة تطوير قدرات السلطة القضائية، ووضع قواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بها. ودُعي

(٤) انظر www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/independencejudiciary.aspx.

القضاة والبرلمانيون إلى ضرورة فهم مواطن ضعفهم ومكامن قوتهم. وأُعرب عن القلق إزاء عدم تكافؤ الجنسين في جهاز القضاء.

٥١- وتساءل المشاركون عن السبل التي يمكن بها للبرلمانات أن تكفل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ما لم تُنشأ بعد. ورداً على ذلك، دعا أحد المحاضرين الدول التي تملك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان إلى توضيح مزاياها وطرح هذا الموضوع في المحادثات الإقليمية والثنائية.

باء- التوصيات

٥٢- ينبغي للبرلمان والسلطة القضائية أن يؤديا مهامهما في إطار الاحترام الواجب لدور واستقلال كل منهما، وأن يسعيا إلى التكامل من أجل ضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وينبغي للبرلمانات أن تتخذ تدابير لتشجيع تكافؤ الجنسين داخل جهاز القضاء.

٥٣- ينبغي للدول التي لا تملك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أن تتخذ خطوات لإنشائها تتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وينبغي أن تجري البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حواراً منتظماً ليستفيد البرلمانيون من خبرة المؤسسة في مجال حقوق الإنسان، ويولوا حقوق الإنسان قدراً أكبر من المراعاة خلال العمليات التشريعية. وينبغي للبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تنفذ مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات، التي تتضمن توصيات ملموسة لتعزيز العلاقة بينهما.

٥٤- ينبغي للبرلمان أن يعتبر منظمات المجتمع المدني شريكة له وأن يولي القضايا التي تثيرها الاهتمام الواجب. وبالمثل، ينبغي للمجتمع المدني أن يعترف بدور البرلمان باعتباره المؤسسة التي تمثل الشعب، وأن يشاطر البرلمان والبرلمانيين خبراته وشواغله بشأن القضايا التي تثير قلقاً ملحاً لدى المجتمع. وينبغي أن تكون تدخلات منظمات المجتمع المدني بناءة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة.

٥٥- ينبغي للبرلمانات أن تتخذ خطوات لتيسير الحوار مع منظمات المجتمع المدني وتمكينها من التفاعل المنتظم مع البرلمانيين، بطرق تشمل تبادل المعلومات، بدلاً من تقييد هذا التفاعل. وينبغي للبرلمانات أيضاً أن تضع الإطار القانوني اللازم لتمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بعمله من دون خوف من الانتقام.

٥٦- ينبغي للبرلمانات أن تولي الشفافية والمساءلة الأولوية، وتكافح الفساد، لتحافظ على شرعيتها في أعين الناس. وينبغي إتاحة سجلات التصويت للتدقيق العام، ويفضل أن يكون ذلك في شكل إلكتروني.

٥٧- ينبغي للبرلمانيين أن يشجعوا التفاعل البناء والصريح مع وسائط الإعلام لزيادة الفعالية في التواصل مع الناس وكسب ثقتهم وزيادة المساءلة. وينبغي لوسائط الإعلام أن تسهم في تعزيز الحوار بين البرلمانيين والمجتمع المدني، بسبل منها إتاحة الفرص للأفراد للتعبير

عن آرائهم والتأثير في صناع القرار. وينبغي لوسائط الإعلام أن تركز على المسائل الموضوعية بدلاً من اعتماد نهج الإثارة.

سادساً- تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان

ألف- المناقشات

٥٨- أدار السيد هنت مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال. وضم المحاضرون صوفي كيلادزي، وهي عضو في برلمان جورجيا؛ ونيكول أملين، عضو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والفريق المشترك بين اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي؛ وإيميليا مونجوا ليفاكا، رئيسة الرابطة البرلمانية للكومنولث، ونائبة رئيس الجمعية الوطنية في الكاميرون؛ وستيفان كراوس، الرئيس بالنيابة لوحدة العمل في مجال حقوق الإنسان التابعة لمديرية دعم الديمقراطية في الإدارة العامة لسياسات الاتحاد الخارجية في البرلمان الأوروبي. وركزت المناقشات على التدابير التي تكفل للبرلمانات الوطنية والإقليمية مشاركة منظمة ومنتظمة في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل. وحدد المشاركون أيضاً تدابير زيادة التعاون بين البرلمانات وهيئات معاهدات حقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات. وبحث المشاركون العمل الذي تضطلع به المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المبادرات الناجحة المتخذة لزيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

٥٩- وعرضت السيدة كيلادزي عمل محامي الدفاع العام (أمين المظالم) الذي يشرف على حقوق الإنسان في جورجيا، ويسدي المشورة إلى الحكومة بشأن قضايا حقوق الإنسان، ويحلل القوانين والسياسات والممارسات لتحديد امتثالها للمعايير الدولية. ويقدم محامي الدفاع العام تقارير سنوية إلى البرلمان الذي يُعِدُّ بدوره، بعد تلقي هذه التقارير، توصيات إلى السلطتين التنفيذية والقضائية. وقد قُبل حوالي ٧٥ في المائة من التوصيات. ووصفت السيدة كيلادزي عمل اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان التي ترصد تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتوصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقالت إن حوالي ٥٠ في المائة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقدمة إلى جورجيا تتعلق بإدخال تعديلات تشريعية، أو اعتماد تشريعات جديدة. وأفادت بأن اللجنة شرعت منذ عهد قريب في تلقي تقارير موازية من المجتمع المدني، وهي تأخذ توصياتها على محمل الجد. وشددت على أهمية إشراك البرلمانيين في عمل مجلس حقوق الإنسان، وقالت إن هذا الجانب يستحق الاهتمام والموارد. وأوصت بأن تيسر الدول مشاركة البرلمانات في الاستعراض الدوري الشامل، سواء أفي الأعمال التحضيرية، في إطار الوفد الوطني للاستعراض الدوري الشامل، أم في الإشراف على تنفيذ التوصيات التي تقبلها الحكومة. ويمكن تعزيز هذا التعاون بإنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان.

٦٠- وعرضت السيدة أملين أنشطة الفريق العامل المشترك بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والاتحاد البرلماني الدولي. وقالت إن هذه اللجنة هي الهيئة الوحيدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان التي تملك سياسة بشأن التعاون مع البرلمانات ومع الاتحاد البرلماني الدولي. ولاحظت أن الصلات بين البرلمانات وهيئات معاهدات حقوق الإنسان أساسية. فينبغي إشراك البرلمانيين في الاجتماعات المعقودة مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز

ضد المرأة، وفي تنفيذ توصياتها. وسلطت الضوء على دور البرلمان في نقل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إلى القانون الوطني. وأوصت بأن تعمل البرلمانات على سحب التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقالت أيضاً إن البرلمان يجب أن يكون ممثلاً للشعب. وأشارت إلى المتوسط العالمي لنسبة النساء في البرلمان، البالغ ٢٣ في المائة، ورأت أنه غير كاف، وأن النقاش بشأن تكافؤ الجنسين لم يقطع أشواطاً كافية. فيجب أن تشارك النساء في الحياة السياسية، وينبغي أن تشكل النساء ٥٠ في المائة من أعضاء البرلمان، وأن يشاركن مشاركة كاملة في عمليات صنع القرار. وتناولت الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، وأفادت بأن الدول اعترفت بدور المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة. وقالت إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تعمل مع الدول على ضمان تنفيذ الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة معاً. ودعت أيضاً إلى أن تراعي برامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنظور الجنساني. وأهابت بالبرلمانات أن تعبر عن التضامن من خلال التعاون الإقليمي، وأن تنفتح على المجتمع المدني، وتعمل على تمكين المرأة.

٦١- وعرضت السيدة ليفاكا بالتفصيل عمل الرابطة البرلمانية للكومنولث على تنمية قدرة البرلمانيين على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الذي انبثق منه إعلان ماهي لأفريقيا في عام ٢٠١٤؛ وإعلان بيبيتيا لمنطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠١٥؛ وإعلان كوتي لآسيا في عام ٢٠١٦. وكانت هذه الإعلانات محاولة رائدة من البرلمانيين لضمان نهوض البرلمانات بحقوق الإنسان وحمايتها، بطرق تشمل دعم تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتدقيق سياسات الحكومة وممارساتها لتحديد امتثالها لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. واعتبرت السيدة ليفاكا تلك الإعلانات مساهمات في مبادئ أو توجيهات دولية يمكن وضعها بشأن دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت إلى إنشاء أفرقة برلمانية إقليمية في بلدان الكومنولث تعنى بحقوق الإنسان من أجل تطبيق تلك الإعلانات على أرض الواقع، مثل الفريق البرلماني المعني بحقوق الإنسان لبلدان الكومنولث الأفريقية. ووصفت أيضاً إنشاء عضو في البرلمان الكيني، بموجب إعلان ماهي، الرابطة البرلمانية الكينية لحقوق الإنسان، وهي تَجَمُّع يضم مختلف الأحزاب يعنى بحقوق الإنسان. وقالت السيدة ليفاكا إن حوالي ٢٨ في المائة من البرلمانات في بلدان الكومنولث أنشأت لجاناً معنية بحقوق الإنسان. وفي بعض بلدان الكومنولث، تسعى البرلمانات إلى أن تراعي كل لجنة برلمانية حقوق الإنسان. وأفادت السيدة ليفاكا بأن شبكة البرلمانيين ذوي الإعاقة في بلدان الكومنولث قد أنشئت في عام ٢٠١٧، وهي تدعو إلى زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية وفي البرلمانات. وأشارت إلى تأسيس رابطة برلمانيات بلدان الكومنولث في عام ١٩٨٩، التي تهدف إلى زيادة عدد الممثلات المنتخبات في البرلمانات والهيئات التشريعية في جميع بلدان الكومنولث، وضمان إدراج القضايا التي تؤثر في المرأة في المناقشات البرلمانية. وتعمل هذه الرابطة على بناء قدرات البرلمانيات وزيادة قدرة جميع البرلمانيين على الأخذ بمنظور جنساني في مهامهم التشريعية والرقابية والتمثيلية، مما يساعد على جعل البرلمانات أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية. وأكدت السيدة ليفاكا مسؤولية البرلمانيين عن إبقاء حقوق الإنسان في صدارة أعمالهم، بالحرص مثلاً على أن تنفذ الدولة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٦٢- وأشار السيد كراوس إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية لتعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة. وأفاد بأن البرلمان الأوروبي سن منذ

عهد قريب قوانين بشأن حماية البيانات، والاحتكام إلى القضاء، والركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، ومبادرات ترمي إلى مكافحة التفاوت والتمييز وخطاب الكراهية. وأقر بأن تباين معايير حقوق الإنسان بين الدول، فضلاً عن التراجع المشهود في السنوات الأخيرة، يثيران القلق، ومن ثم وجب توطيد التعاون بين البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعرض السيد كراوس إشراف البرلمان الأوروبي على بُعدِ حقوق الإنسان في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية. وأوصى البرلمانات الوطنية بمحاكاة ممارسة البرلمان الأوروبي المتمثلة في دعوة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان إلى إلقاء بيانات أمامه. وقال إن توصيات الإجراءات الخاصة تُدرَج في قرارات البرلمان الأوروبي. وعندما يسافر أعضاء البرلمان الأوروبي إلى الخارج، يُدرِج البرلمان الأوروبي استنتاجات الإجراءات الخاصة في الإحاطات الإعلامية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها. ويركز البرلمان الأوروبي على تشجيع برامج بناء قدرات البرلمانات الوطنية في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي الاجتماعات المشتركة بين البرلمانات، يشجع أعضاء البرلمان الأوروبي نظراءهم على التواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون بين هذه الآليات والآليات الإقليمية، وإنشاء لجان معنية بحقوق الإنسان. وشدد السيد كراوس على أن تشارك جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني، في صياغة التشريعات وتنفيذها. وذكَر جائزة ساخاروف لحرية الفكر والعمل الجاري مع الفائزين عبر شبكة جائزة ساخاروف وزمالات ساخاروف للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأفاد بأن البرلمان الأوروبي يمنح جائزة ساخاروف لحرية الفكر سنوياً للأفراد الذين أسهموا إسهاماً استثنائياً في النهوض بحقوق الإنسان.

٦٣- واتفق المشاركون على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون عناصر وثيقة الترابط ومتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ودعوا إلى تدريس حقوق الإنسان في المدارس من أجل بناء ثقافة حقوق الإنسان. وناقشوا قيمة برلمانات الشباب في إعداد الشباب ليصبحوا برلمانيين. وأشار المشاركون إلى التحدي الماثل أمام الديمقراطية بسبب الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة. واستُنتج من المناقشات أن على السياسيين التقليديين معالجة المسائل التي تثير القلق لدى الفئات التي تشعر بأنها استُبعدت من جراء العولمة، والإحالة إلى التزامات القانون الدولي الواقعة على عاتق الدول، وعدم تسييس المناقشات. ورأى بعض المشاركين أن تحظر المحاكم الدستورية الأحزاب التي تخالف النظام الدستوري.

٦٤- ونوقشت التدابير الخاصة المؤقتة، مثل نظام الحصص، باعتبارها وسيلة لتسريع الخطوات نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، والاستجابة لتطلعات المجتمع المدني، والإسهام في تطوير طرق التفكير. وشُدد على الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات فيما يتعلق بحماية سيادة القانون. ورئي أن عدم تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان يسيء إلى سيادة القانون؛ وينبغي أن يكون تنفيذها قضية قانونية وسياسية تتطلب التدقيق البرلماني. وتناولت المناقشات إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة.

٦٥- ورحب المشاركون بمشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان (A/HRC/38/25، المرفق الأول) التي تتضمن توجيهات لإنشاء اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان وضمان فعالية أدائها. وتستند هذه المبادئ إلى دراسة أنجزها برلمانيون تناولت أفضل الممارسات المتبعة في البرلمانات. وينبغي أن يأخذ البرلمانيون بزمام المبادرة في مواصلة الخطوات التالية من هذه العملية، بما في ذلك اعتماد مشاريع المبادئ المذكورة. وشجع المشاركون الدول على دعم مشاريع المبادئ التي تجسد أفضل الممارسات المتبعة في البرلمانات في جميع أنحاء العالم.

ودعوا البرلمانيين إلى الإسهام في تقارير الدول إلى الاستعراض الدوري الشامل، عبر قنوات تشمل اللجان المعنية بحقوق الإنسان.

باء- التوصيات

٦٦- ينبغي للدول أن تنفذ التوصيات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل (A/HRC/38/25). وينبغي لها على وجه الخصوص أن تكفل مشاركة البرلمانات بانتظام في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وينبغي للدول أيضاً أن تنظر في اعتماد سبل مبتكرة جديدة لتيسير هذه المشاركة. وينبغي أن تُدعى البرلمانات إلى إبداء آرائها في موقف الحكومة من التوصيات التي تتلقاها.

٦٧- ينبغي للبرلمانات أن تيسر التغييرات التشريعية اللازمة لتمكين الدول من تنفيذ ما تقبله من توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٦٨- ينبغي للبرلمانيين أن يواصلوا مناقشة مشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان (A/HRC/38/25، المرفق الأول)، بما في ذلك مناقشة الخطوات المقبلة بشأن سبل التقدم في تلك المشاريع.

٦٩- ينبغي للبرلمانات أن تزيد التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، في مجالات تشمل إعداد تقارير الدول وأثناء المناقشة مع هيئات المعاهدات، وتراقب تنفيذ التوصيات. وتُدعى هيئات المعاهدات إلى أن تستمد الإلهام من تعاون اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي بانتظام، وإلى أن تضع أساليب مماثلة للتعاون.

٧٠- ينبغي للدول أن تدعم العمل الذي تضطلع به المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وأن تحاكي على الصعيد الوطني المبادرات الناجحة التي تتخذها هذه المنظمات لزيادة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

٧١- ينبغي للدول ومنظمات المجتمع المدني أن تستثمر في تثقيف البرلمانيين وتدريبهم وتوعيتهم بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وآلياته وهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

سابعاً- الاستنتاجات

٧٢- أعرب الرئيس، السيد تشونغونغ، في ملاحظاته الختامية، عن تقديره لجميع المشاركين على مشاركتهم والتزامهم، وشكر جميع المحاضرين ومديري المناقشات على إسهاماتهم، وشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تنظيم المنتدى. واعتبر تعاون الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إعداد المنتدى مثالاً جيداً على اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٧٣- ولخص السيد تشونغونغ أهم القضايا التي نوقشت خلال المنتدى. وأعرب عن ارتياحه لإجماع الآراء على أهمية البرلمان في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وقيمة اللجان واللجان الفرعية والتجمعات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان. وأشار إلى صلاحيات البرلمان المتمثلة في سن التشريعات، واتباع نهج وقائي إزاء حماية حقوق الإنسان، واستعراض التشريعات لتحديد مدى امتثالها لمعايير حقوق الإنسان. ودعا إلى بناء ثقافة حقوق الإنسان في جميع البرلمانات لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمالها، بطرق تشمل مراقبة الميزانية وتوزيع اعتماداتها. وينبغي أن يكون إعمال حقوق الإنسان مسعى متعدد الأحزاب. وشدد السيد تشونغونغ على الحاجة إلى التعاون بين البرلمانات لكي تتعاضد وتتبادل أفضل الممارسات. وأكد من جديد أن البرلمانات ينبغي أن تمثل الجميع وتعكس كل الآراء. واعتبر المساواة بين الجنسين وتمثيل الأقليات في البرلمان ومؤسسات الحكم عنصرين أساسيين. وأشار السيد تشونغونغ إلى أعمال لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، ودعا وسائط الإعلام والمجتمع المدني إلى الدفاع عن البرلمانيين باعتبارهم ضامني حقوق الإنسان. وتطرق إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في خطاب الكراهية وأكد أنه لا ينبغي أن يتعرض أي برلماني للاعتداء بسبب أداء مهامه. غير أنه شدد على أن البرلمانيين ليسوا فوق القانون. وحث السيد تشونغونغ البرلمانيين على المساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لاعتداء القادة الشعبويين على الديمقراطية، ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وشدد على أهمية استقلال القضاء، وسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام تعزيز دور البرلمانات كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان.

٧٤- ولخص السيد تشونغونغ التحديات الماثلة أمام البرلمانات، فأشار إلى الحاجة إلى المزيد من الموارد والمعلومات والتدريب والدعم من أجل تعزيز قدرة البرلمانات على أداء دورها كرافعة للنهوض بحقوق الإنسان. وقال إن البرلمانات تحتاج إلى المساعدة من الخبراء في مجالي السياسات وسيادة القانون، وإلى التدريب المهني المستمر، وإلى تدابير بناء الثقة. وتحدث السيد تشونغونغ عن التقرير المعنون "إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل" (A/HRC/38/25)، ومشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان (المرجع نفسه، المرفق الأول)، فشجع على مشاركة البرلمانات في الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وينبغي للبرلمانيين أن يضمنوا تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما وأن التنفيذ يتطلب تغييرات تشريعية في كثير من الأحيان. وأشار إلى الدور الذي تضطلع به المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية في زيادة اهتمام البرلمانات بقضايا حقوق الإنسان. ودعا السيد تشونغونغ جميع الحاضرين إلى النظر في التوصيات الواردة في هذا التقرير وبحث سبل تنفيذها. وأعرب عن ارتياحه لما اتُّبع أثناء المنتدى من نهج كلي وشامل إزاء حقوق الإنسان، وأكد من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بحشد الدعم من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء المنتدى.